رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ بِعُنْوَانِ:

«نَوَاقِضُ الإِسْلَامِ»

إِعْدَادُ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ:

هَيْثَم بْنِ مُحَمَّدٍ سَرْحَان

المُدرِّس بمعهد الحرم بالمسجد النَّبويِّ -سابقًا- والمُشرِف على معهد السُّنَّة

mahadsunnah.com

غفر الله له ولوالديه ولمن أعانه على إخراج هذا الكتاب

الطَّبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

السُّؤال:	الجواب:
ما مَعنىٰ نَواقِضِ الإسلامِ؟	نَواقِضُ الإسلامِ هي مُفسِداتُهُ، أو ما يَخرُجُ به الإنسانُ مِن الإسلامِ إلىٰ الكُفرِ الأكبَرِ.
لماذا يُعبِّرُ العُلماءُ تارَةً بالنَّواقِض، وتارَةً بالمُفسِداتِ، وتارَةً المُبطِلاتِ؟	مِن باب التَّنويعِ في الألفاظِ، وإلَّا فمَعنىٰ هذه الألفاظِ كُلِّها واحدٌ، وللتَّنوعِ فَوائدُ منها أن لا يَمَلَّ الطَّالِبُ، وهي طَريقَةٌ ورَدَت في الكتابِ والسُّنَّةِ كثيرًا.
هل بُيِّنَت النَّواقِضُ في الكِتاب والسُّنَّةِ؟	نعم، ومِن ذلك قَولُهُ تَعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[النِّساء:٤٨]، وقَولُه ﷺ: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ**»، قَالُوا: وَمَا الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الرِّيَاءُ**». أخرجَهُ أحمَدُ.
هل يُمكِنُ السُّؤالُ عن الشِّركِ حتَّىٰ لا نقَعَ فيه؟	نعم، عن حُذيفَةَ بنِ اليَمانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: «**كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي**». مُتَّفقٌ عليه.
هل هي مِن المُتَّفَقِ عليهِ؟	نَواقِضُ الإسلامِ الَّتي ذكَرَها شيخُ الإسلامِ مُحمَّدُ بنُ عبدِ الوهَّابِ رَحِمَهُ اللهُ في رِسالَتِهِ مُتَّفقٌ عليها بين العُلَماءِ، ولا يُعلَمُ فيها خِلافٌ.

السُّؤال:	الجواب:
هل يَلزَمُ مِن ذِكرِ النَّاقِضِ ذِكرُ الدَّليلِ علىٰ أنَّه ناقِضٌ؟	نعم ولا شَكَّ، فالميزانُ الَّذي توزَنُ به الأُمورُ هو الكِتابُ والسُّنَّةُ علىٰ فهمِ سَلَفِ الأُمَّةِ.
هل ألَّفَ في النَّواقِضِ أحدٌ غيرُ المُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ؟	نعم، فلا تجِدُ كِتابًا مِن كُتُبِ الفُقَهاءِ مِن أربابِ المَذاهِبِ الأربَعَةِ ومِن غيرِها إلَّا ويذكُرُ أشياءَ تُخرِجُ مِن الدِّينِ في «بابِ حُكمِ المُرتَدِّ».
هل يُفرَّقُ في النَّواقِضِ بينَ الفِعلِ والفاعِلِ؟	نعم؛ لأنَّهُ لابُدَّ في تكفيرِ المُعَيَّنِ مِن إقامَةِ الحُجَّةِ وإزالَةِ الشُّبهَةِ، ويُرجَعُ في هذا للمَحاكِمِ الشَّرعِيَّةِ الَّتي ينصِبُها وليُّ أمرِ المُسلِمينَ، وليسَ لآحادِ النَّاسِ الخَوضُ في هذه المَسائِلِ.
ما هو سَبَبُ التَّفريقِ في النَّواقِضِ بينَ الفِعلِ والفاعِلِ؟	سبَبُ ذلِكَ أنَّه ليسَ كُلُّ مَن وقَعَ في الكُفرِ وقَعَ الكُفرُ عليهِ؛ لأنَّه قد يُعذَرُ في ذلِكَ بأُمورٍ يعلَمُها أهلُ العلمِ الرَّاسِخونَ والقُضاةُ الشَّرعِيُّونَ.
ما الَّذي يَلزَمُ مَن يقولُ بأنَّه لا حاجَةَ لِدراسَةِ النَّواقِضِ؟	مَن يقولُ ذلِكَ يَلزَمُهُ أن يَقولَ كذلِكَ بعدَمِ الحاجَةِ لِدراسَةِ نَواقِضِ الوُضوءِ، ومُبطِلاتِ الصَّلاةِ، ومُفسِداتِ الصَّومِ والحجِّ، وغيرِ ذلِكَ.
ماذا يَنبَغي علىٰ مَن درَسَ النَّواقِضَ؟	يَنبَغي للمُسلِمِ أن يَحذرَها، وأن يخافَ منها علىٰ نَفسِه، وأن يُحَذِّرَ مِنها غيرَهُ، ولاسيَما مَن تحتَ يَدِهِ.
لماذا ندرُسُ النَّواقِضَ؟	ندرُسُها حتَّىٰ نتجنَّبَ الوُقوعَ فيها فيسلَمَ لنا إيمانُنا وإسلامُنا.

الجواب:	السُّؤال:
لا؛ بل إنَّ الغَرَضَ مِن مَعرِفَتِها هو الحَذَرُ والتَّحذيرُ مِنها، مِثلُها مِثلُ نَواقِضِ الوُضوءِ وغيرِها.	هل الغَرَضُ مِن النَّواقِض تَكفيرُ النَّاسِ؟
ليسَت مَحصورَةٍ في العشرةِ الَّتي ذكَرَها شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ بل هي أكثَرُ مِن ذلِكَ، وإنَّما تُعلَمُ بدَلالَةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وبإجماعِ عُلماءِ الأُمَّةِ.	هل نَواقِضُ الإسلام مَحصورَةٌ في العشرةِ؟
ذكَرَ عشرةً ليسهُلَ حِفظُها، وسارَ في هذا علىٰ الطَّريقِ النَّبوِيَّةِ في التَّعليمِ بذِكرِ العَدَدِ وإن كانَ ذلِكَ لا علىٰ سَبيلِ الحَصرِ والتَّحديدِ، وإنَّما ليَسهُلَ الحِفظُ والضَّبطُ.	لماذا ذكَرَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عشرةً؟
نعم؛ فقد قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ عن العشرةِ الَّتي أورَدَها في رِسالَتِهِ: (كُلُّهَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ خَطَرًا، وَمِنْ أَكْثَرِ مَا يَكُونُ وُقُوعًا)، فدلَّ ذلِكَ علىٰ أنَّه لا يَحصُرُ النَّواقِضَ في هذه العشرةِ.	هل يرىٰ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الزِّيادَةَ علىٰ عشرةِ نَواقِضَ؟
إذا وَجَدنا في نُصوصِ الكِتابِ والسُّنَّةِ ما يُزادُ علىٰ العدَدِ المَذكورِ صارَ العَدَدُ لا مَفهومَ له، أي أنَّه لا يُفيدُ الحَصرَ، فيُزادُ بما دلَّ عليهِ الدَّليلُ، وإن لم نجِد في النُّصوصِ ما يُزادُ عليه فإنَّنا نقتَصِرُ عليهِ.	إذا ذُكِرَ العَدَدُ في الكِتابِ والسُّنَّةِ فهل يجوزُ أن يُزادَ عليه؟
هذا مِن حُسنِ التَّعليمِ؛ للأنَّ العدَدَ يُسهِّلُ ضَبطَ المَعدودِ وحِفظَهُ.	لماذا يُذكَرُ العَدَدُ أحيانًا ولا يَكونُ له مَفهومٌ؟

السُّؤال:	الجواب:
كيفَ تُحصَرُ النَّواقِضُ إن لم تُحصَر بالعَدَدِ؟	يُمكِنُ حصرُها في أربعةِ أُمورٍ: نَواقِضُ بالقَولِ، وبالفِعلِ، وبالاعتِقادِ، وبالشَّكِّ.
الحَمدُ للهِ، عَرَفتُ الآنَ أَهمِّيَّةَ دِراسَةِ النَّواقِض، فكَيفَ يُمكِنُني دِراسَتُها؟	يُمكِنُكَ الدِّراسَةُ معنا مجَّانًا عن بُعدٍ في مَعهَدِنا مَعهَدِ السُّنَّةِ علىٰ الرَّابطِ المَوجودِ في آخِرِ الرِّسالَةِ. وختامًا أوصيكَ بقَولِ النَّبيِّ ﷺ: «**احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزْ**».

روابِطُ قَنَواتِ مَعْهَدِ السُّنَّةِ:

مَوقِعُ مَعهَدُ السُّنَّةِ:

رابِطُ الفيس بوك:

رابِطُ التِّلجرام:

رابِطُ الانستغرام:

رابِطُ التويتر (X):

رابِطُ الواتساب:

قَناةُ اليوتوب:

رابِطُ تَحميلِ الكُتُبِ: